اقتصاديات الزراعة في الدول النامية (السودان أنموذجا) (2014 - 2017م)

د. أميرة كمال الدين حسن محمد
أستاذ مساعد - كلية السودان الجامعية للبنات

مستخلص:

تناولت الدراسة اقتصاديات الزراعة في الدول النامية مع التطبيق على السودان. نبعت أهمية البحث من أهمية القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في الدول النامية. كمنت مشكلة الدراسة في الإجابة على الأسئلة الآتية: ما هي خصائص الزراعة في الدول النامية. ما هي المصادر المختلفة للتمويل الزراعي وما هو دور الجمعيات التعاونية الزراعية في النهوض بهذا القطاع. ما هي مصادر الإنتاج الزراعي في السودان. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، والتعرف على مصادر التمويل الزراعي مع التركيز على أهمية التعاونيات الزراعية، وعلى حجم الإنتاج الزراعي في السودان. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليل الاستقرائي وذلك بتجميع ومعالجة البيانات والإحصاءات المتعلقة بموضوع الدراسة. خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها؛

كلمات مفتاحية: اقتصاديات الزراعة، الدول النامية، القطاع الزراعي

Abstract:

The study dealt with the economics of agriculture in developing countries with application to Sudan. The importance of the research stems from the importance of the agricultural sector in economic development in developing countries. The problem of the study consisted in answering the following questions: What are the characteristics of agriculture in developing countries. What are the different sources of agricultural financing and what is the role of agricultural cooperative societies in promoting this sector? What are the sources of agricultural production in Sudan? The study aimed to shed light on the importance of the agricultural sector in economic development in developing countries, and to identify the sources of agricultural financing with a focus on the importance of agricultural cooperatives, and the volume of agricultural production in Sudan. The study adopted the descriptive

approach and inductive analysis by collecting and processing data and statistics related to the subject of the study. The study concluded a number of results, including;

Key words: agricultural economics, developing countries, the agricultural sector

مقدمة:

تعتبر الزراعة المهنة الأساسية أو مصدر الرزق بالنسبة للغالبية العظمى من سكان الدول النامية تعطي أهمية كبيرة لتطوير الزراعة وزياد الإنتاج الزراعي. وإذا كان التصنيع يعتبر إحدى الضرورات الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية في الدول النامية فإن ذلك لا يلغي على الإطلاق دور الزراعة في عملية التنمية. وقد تحصلت الدول النامية على كثير من الخبرات وعلى الأخص في الدول ذات التاريخ العريق في الزراعة ومن هنا يصبح الربط بين الكفاية المكتسبة والتقدم العلمي سبيلاً للنهوض بالزراعة باعتبارها إحدى الأعمدة الهامة للتقدم الاقتصادي الاجتماعي. ويعيننا في هذا الصدد أن نشير إلى طائفتين من المدخلات inputs يؤثران تأثيراً مباشراً في الإنتاج الزراعي هما: وسائل التقدم الرأسي في الزراعة ووسائل التقدم الأفقي فيها. بمعني أنه يمكن زيادة الإنتاج الزراعي رأسياً باستخدام المناهج المستحدثة في الزراعة والري والحصاد، كما يمكن تحقيق هذه الزيادة أفقياً بالعمل على توسيع الرقعة الزراعية. ولأهمية الزراعة بالنسبة للدول النامية سيتم التطرق إلى خصائصها ومصادر التمويل والتمويل الزراعي كمنا يتم التطرق إلى مصادر الإنتاج الزراعي في السودان.

خصائص الإنتاج الزراعي:

يتميز الإنتاج الزراعي في الدول النامية بعدد من الخصائص كما يلي :

أولاً: يستخدم القطاع الزراعي في دولة ما في مراحل التنمية الأولى أعداداً من الناس أكثر مما تستخدمه جميع القطاعات الأخرى مجتمعة تصل نسبة العمال الزراعيين حوالة (60- 70 %) من القوة العاملة في عديد من الدول الفقيرة النامية مثل الصين والهند وبالمقارنة نجد الدول المتقدمة تستخدم أقل من 10 % من القوة العاملة (2 % فقط في الولايات المتحدة).

ثانياً: لقد نشأت الزراعة قبل آلاف السنين أو منذ أن ترك الإنسان مهنة الصيد والجمع كمصدر أساسي لذا نجد إنتاج المحاصيل يقوم غالباً على أساليب تم تطويرها قبل مئات السنين، بل وقبل ظهور العلم الحديث.

ونشأ في المجتمع الريفي الذي يستعمل الأساليب التقليدية عادات وتقاليد تعزز طريقة العمل القديمة مما يؤدي إلى صعوبة التغيير.

ثالثاً: ومن خواص الزراعة التي تفضلها عن الأخرى هي أهمية الأرض كمورد من موارد الإنتاج. وتستعمل القطاعات الأخرى الأرض، إلا أنها لا تقوم بدور أساسي في هذه القطاعات وتحدد الأرض الزراعية إذا وجدت بوفرة مقارنة بالسكان كما هو الحال في معظم أسيا نوع الأساليب الزراعية المستخدمة.

والعامل المهم الأخر والمرتبط بالأرض هو دور الطقس والطقس يشبه الأرض في اختلافه من مكان لأخر، ولذلك تنجح أساليب في مكان معين بينما لا تلائم مكاناً أخر. وينبغي أيضاً على صناعة الصلب أن تتلاءم مع نوعية الحديد الخام من مكان لأخر وتواجه الصناعات الأخرى مشاكل مشابهة[1]. ولكن يتشابه أسلوب الإنتاج الأساسي داخل الدولة وبين الدول الأخرى[2].

أما في الزراعة فعن نوعية التربة والطقس ووفرة المياه تؤدي إلى إنتاج محاصيل مختلفة وطرق مختلفة لزراعة محصول معين وليس فقط بين الدول ولكن بين الأقاليم أو المقاطعات في الدولة الواحدة.

رابعاً: تعتبر المورد الرئيسي لغذاء الشعوب، فالزراعة هي القطاع الوحيد الذي ينتج الغذاء. فباستطاعة الإنسان العيش بدون الصلب أو الفحم وحتى الطاقة الكهربائية ولكنّ يستطيع العيش بدون الغذاء وللمنتجات الصناعية بدائل ولكن لا يوجد هنالك بديل للغذاء فإما أن ينتج الغذاء داخل الدولة وإلا فينبغي استيراده.

خامساً: ويشكل القطاع الزراعي مصدراً أساسياً لرأس المال الضروري للنمو الاقتصادي الحديث. ويأتي رأس المال من المدخرات وتأتي المدخرات نتيجة الدخل. وعلى كل حال فإن نصيب الدخل الزراعي من الناتج القومي حتى في أفقر الدول يصل إلى 50 % وتوفر القطاعات غير الزراعية وخاصة الصناعة والتجارة (الخدمات) نصف الناتج القومي وتصبح بذلك مسهماً كبيراً في عملية الادخار وبالتالي الاستثمار.

سادساً: وإذا اعتبرنا العملات الأجنبية عنصر إنتاج منفصل فإن القطاع الزراعي يستطيع أن يلعب دوراً مهماً في هذا المورد أيضاً. وذلك لأن القطاع الصناعي والخدمات لم يشكل إلا في حالات قليلة مصدراً أساسياً من مصادر العملات الأجنبية في المراحل الأولى من عملية النمو الحديثة.

لذلك أن لم تكن الدولة غنية بالمعادن مثل البترول فإنه ينبغي على القطاع الزراعي أن يلعب دوراً أساسياً في توفير العملات الأجنبية الضرورية لاستيراد السلع الرأسمالية غير المنتجة محلياً.[3]

التمويل:

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة تكوين جهاز إنتاجي يتصف بالمرونة ومعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة هي عملية السلام تغيير بنياتي يعمل على تطوير جهازها الإنتاجي الجامد، ودفعه في مجال التقدم والنمو. ولتحقيق هذا الهدف في البلاد المتخلفة يستلزم أن تتم السياسة الإنمائية في ظل تخطيط شامل بحيث تأخذ الدولة بزمام المبادرة في عملية التنمية، وبحيث تلجأ في سبيل تغير البنيان الاقتصادي إلى أسلوب الدفعة القوية حتى يكون لتدخلها أثره وفعاليته. إلا أن تكوين الجهاز الإنتاجي أو تطويره على هذا النحو يتطلب توفير المزيد من الإمكانيات على كافة أنواعها وبوجه خاص الإمكانيات المادية. فقد قدرت الاحتياجات الرأسمالية السنوية للتنمية الاقتصادية (الصناعية والزراعية) في البلاد المتخلفة ب 19,134بليون دولار، وهي ما يعادل 20 % من الدخل القومي لهذه البلاد.[4]

كذلك يلاحظ انه في حين قدرت الاحتياجات الرأسمالية للبلاد المتخلفة بحوالي ٢٠ بليون دولار كانت الاستثمارات الأمريكية الصافية وحدها في نفس السنة تتراوح بين (25- 30) بليون دولار هذا مع ملاحظة أن عدد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية لا يتجاوز عدد سكان البلاد المتخلفة. ويحصل البلد عادة على رؤوس الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية من مصدرين رئيسين أولهما المصدر القومي، ويتمثل في المدخرات القومية بأنواعها والثاني المصدر الأجنبي، ويتمثل في راس المال الأجنبي أو الادخار بصوره المختلفة.

فإذا ما تناولنا المدخرات القومية بالتحليل، نجد أنها قد تكون مدخرات اختيارية وهي اقتطاع جزء من الدخل اختيارا واحتجازه عن نطاق الاستهلاك وقد تتكون بوجه عام في كل من القطاع العائلي أو قطاع الأعمال ومدخرات إجبارية وهي اقتطاع جزء من الدخل جبرا بواسطة الدولة عن طريق الضرائب، والقروض الإجبارية، والمدخرات الجماعية، والتضخم النقدي، التمويل بالعجز.[5] وتواجه البلاد المتخلفة انخفاضاً في الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه ثم ارتفاع الميل للاستهلاك، وانخفاض الميل للادخار بحيث يستغرق الاستهلاك كل أو معظم الزيادات الحادثة في هذا الدخل. وأمام ذلك لا بد من الالتجاء للنوع الآخر من المدخرات وهو الادخار الإجباري. ولمزيد من التفصيل يمكن تقسيم المدخرات الوطنية من حي مصدرها إلى ثلاثة أنواع هي:

مدخرات القطاع العائلي:

يتحدد القطاع العائلي بين جملة الدخول الممكن التصرف فيها من جانب الأفراد، مطروحاً منها الضرائب المباشرة، وبين الإنفاق الخاص على الاستيراد. وتشتمل مدخرات القطاع العائلي أرصدة الودائع الادخارية في الجهاز المصرفي وصناديق توفير البريد، كما تشمل السندات، وشهادات الاستثمار وبوالص التأمين على الحياة والرهون العقارية، فضلا عن الأصول النقدية السائلة كالنقود والكمبيالات.[6] ويتحدد مستوى الادخار في القطاع العائلي بعوامل متعددة، في مقدمتها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وطريقة توزيع الدخل في المجتمع وحجم قطاع الأعمال غير المنتظم وحجم كل من السوق النقدي والسوق المالي، كما يتحدد أيضاً بالوعي الادخاري. ويمكن القول بوجه عام بأن مدخرات القطاع العائلي في البلاد المتخلفة، تتميز بالانخفاض، وبالتفاوت من بلد لآخر. تشير بعض المعلومات أن الادخار العائلي في فنزويلا 3 % من إجمالي الناتج المحلي، وهو يعادل مستوى الادخار العائلي في كل من البرازيل وكولومبيا وأكوادور على الرغم من صغر الدخل الممكن التصرف فيه عن هذه الدول في فنزويلا.

ب. مدخرات قطاع الأعمال:

بالرغم من صغر الأهمية النسبية لقطاع الأعمال في الدول النامية بالمقارنة بمثيله في الدول المتقدمة. إلا أن أهميته النسبية من جملة المدخرات المحلية كبيرة نسبياً وتتمثل أرباح هذا القطاع عن الأرباح المحتجزة في المؤسسات العاملة في هذا القطاع. وينقسم هذا القطاع إلى قطاع الأعمال المنظم وقطاع الأعمال غير المنظم.

القطاع غير المنظم يشمل المحلات التجارية الصغيرة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة بوجه عام. وتعبئة مدخراته عن طريق الوسائل التقليدية.[7]

أما قطاع الأعمال يشمل المحلات التجارية الصغيرة والصناعات التجارية الكبيرة ويشمل قطاع الأعمال العام والخاص، ويتوقف حجم المدخرات على الفائض فيه والأخير يتوقف على حجم الإنتاج والسياسة السعرية التي تحدد أثمان المنتجات كما تتوقف على حجم المدخرات ومستواها. وبالتالي كلما زاد الإنتاج وانخفضت النفقات كلما زادت مدخرات هذا القطاع لذا يجب اتخاذ كافة الوسائل لرفع الإنتاج لهذا القطاع. ورفع إنتاجية العاملين والاقتصاد في النفقات والقضاء على أوجه الفقد في استخدام سواء عنصر العمل أو المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.

ج. القطاع الحكومي:

يمثل الادخار الحكومي في الفرق بين إيرادات الحكومة الجارية (من الضرائب) والإنفاق الجاري الحكومي ويزداد الادخار بزيادة الايرادات من ناحية وانخفاض النفقات من ناحية أخرى.

يمكن الحد من الفقد والضياع في الإنفاق الحكومي عن طريق ترشيده بتقييد المستويات الحكومية غير الضرورية والاقتصاد في مستلزمات الإنتاج التي يحتاجها قطاع الخدمات الحكومية، كذلك هناك الإنفاق الحكومي التفاخري والمظهري يمكن القضاء عليه، ويقتضي ذلك أن يسود السلوك الاقتصادي والقيم التي تهدف إلى الاقتصاد في النفقات لدى القائمين على الجهاز الحكومي.

وسائل تعبئة المدخرات[8]:

وهنا (كما ذكرنا آنفاً) نفرق بين الادخار الاختياري والادخار الإجباري فالضرائب والتضخم أدوات إجبارية، الوسائل الاختيارية تتعلق بالأفراد أي القطاع العائلي.

أ. **الادخار الاختياري**: مصادر الادخار الاختياري هي القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع العائلي يحوي ادخار كامن إلا أنه موجه توجيه غير سليم، فالتنظيم الاقتصادي السائد والقيم السائدة، يؤدي إلى اتجاه هذه المدخرات إلى أنواع غير منتجة من الاستثمارات. يرجع توجيه هذه المدخرات إلى الاستخدام غير السليم وعدم القدرة على تعبئتها تحقيقاً لأهداف التنمية إلى ضعف المؤسسات والتنظيمات القادرة على تعبئة هذه المدخرات.

ب. **الضرائب:** تعتبر الضرائب أداة مالية يتم بموجبها اقتطاع جزء من الدخل والثروات جبراً من الأفراد والهيئات الحكومية وتعتبر الضرائب أهم مصادر الإيراد العام في العصر الحديث.

ونجد أن الدول النامية تتميز بانخفاض نسبة الضرائب فيها إلى الدخل القومي مقارنة بالدول المتقدمة فنجد الهيكل الضريبي في الدول النامية يعتمد على الضرائب غير المباشرة التي يقع عبؤها على أصحاب الدخول الصغيرة، كذلك يعتمد على الضرائب على السلع خاصة على الصادرات والواردات. ولزيادة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي في الدول يتوقف هذا على تغيير الهيكل الضريبي واستخدمت ضرائب جديدة من شأنها الوصول إلى أوعية ضريبية يعجز عنها

الهيكل القائم، خلق جهاز ضريبي على درجة عالية من الكفاءة وهنالك مبادئ يجب أن تحكم السياسة الضريبية في الدول النامية هي:

يجب أن تهدف السياسة الضريبة إلى تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية.

يجب على السياسة الضريبة تعبئة الزيادة في الفائض الاقتصادي نشأ نتيجة عملية النمو الاقتصادي. وهذا يعني رفع الميل الحدي للادخار وهذا يستلزم تحديد الضريبة بشكل يترتب عليه عدم زيادة الاستهلاك بنفس نسبة زيادة الدخل فيزداد الإيراد الحكومي بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل النقدي وبالتالي يكون لها أثر مزدوج في زيادة الإيرادات الحكومية والحد من الضغوط التضخمية التي تصاحب عملية الإنماء الاقتصادي.

يجب أن تهدف السياسة الضريبية إلى الحد من الاستهلاك غير الضروري، مثلاً الضريبة التصاعدية على الإنفاق حيث تعمل على تعبئة الفائض الاقتصادي الكامن وتحد من عدم عدالة توزيع الدخل.

يجب أن يكون الهيكل الضريبي من المرونة بحيث يستجيب لحاجات التغير الاقتصادي.

يجب ألا تهدف فقط لتعبئة المدخرات بل يجب أن تستهدف أيضاً تغيير نمط الاستثمار.

ج/ التضخم: يتم التمويل التضخمي في الدول النامية عن طريق استحداث عجز في الميزانية أي إحداث فجوة بين الإيرادات والمصروفات ونتيجة لضعف رأس المال في الدول النامية فإن الحكومة تلجأ عادة للافتراض لسد هذه الفجوة عن طريق الإصدار الجديد (زيادة عرض النقود).

أن تمويل الاستثمار عن طريق الإصدار الجديد، إنما يتم في حقيقته بمنع أصحاب الدخول الثابتة من استهلاك جزء من الإنتاج- تحت ضغط ارتفاع الأثمان، وانخفاض قيمة النقود، ومن ثم يتحول هذا الجزء من الإنتاج إلى أصحاب الدخول الجديدة. ولذلك فإن استخدام الإصدار الجديد في تحويل التنمية الاقتصادية، وما يؤدي إليه من خلق دخول جديدة، بمعني زيادة الطلب عن العرض زيادة لا يستجيب لها هذا العرض بحيث تنصرف آثاره إلى ارتفاع الأسعار والتضخم.[9]

وخلاصة ما تقدم أن التضخم في البلاد المتخلفة الناشئ عن استخدام الإصدار الجديد في التمويل يستند على اعتبارين:

الأول: أن الآثار التضخمية تتوقف على نوع الاستثمارات التي تمول بالإصدار الجديد وعلى المدة اللازمة لظهور عوائد هذه الاستثمارات فإذا كانت الاستثمارات الممولة تزيد من عرض السلع الاستهلاكية في مدة وجيزة فإن آثار التضخم ستكون أقل حدة مما لو وجه الإصدار الجديد لتمويل مشروعات استثمارية طويلة الأجل أو مشروعات لا يظهر عائدها إلا بعدة مدة، أو مشروعات تساهم في رأس المال الاجتماعي أو لا تعمل على رفع العرض في سلع الاستهلاك لمواجهة الطلب.

الثاني: أن الآثار التضخمية الناشئة عن الإصدار الجديد تكون أكبر فيما لو آلت الدخول الجديدة إلى الطبقات ذات الميل المرتفع لاستهلاك؟ إذ أن ذلك يقوي عامل ارتفاع الطلب عن العرض، في نفس الوقت الذي يعمل لي إهدار المدخرات، ومعني ذلك أن النتائج المرجوة من خلق

النقـود لا تتحقـق تمامـاً في البـلاد المتخلفـة، وأن الإصـدار الجديـد لا يجـوز الالتجـاء إليـه إلا بعـد القضـاء المرحلـة الأولي مـن مراحـل التنميـة الاقتصاديـة وبعـد أن يكـون الجهـاز الإنتاجـي قـد حقـق درجـة مـن المرونـة تكفـل لـه مواجهـة الاتجاهـات التضخميـة الناشـئة عـن تزايـد الاسـتهلاك عـلى أن تسـاهم السياسـة الماليـة في وضـع حـد للإصـدار الجديـد سـواء مـن حيـث الكميـة أو الفـترة التـي يسـتخدم فيهـا.

ب- التمويل الخارجي:

تحتاج الدول النامية إلى رأس المال الأجنبي بكميات كبيرة للأسباب التالية[10]:

عـدم كفايـة وسـائل التمويـل المحليـة فالدخـل ضعيـف في هـذه البـلاد واقتطـاع جـزء منـه يكفـي للتنميـة الاقتصاديـة يعنـي حرمـان الشـعب مـن الحاجـات الأساسـية للمعيشـة.

إن اسـتيراد الطـرق الفنيـة الحديثـة للإنتـاج وكذلـك الفنيـة لازم لازدهـار الصناعـة يسـتتبعه أعبـاء ماليـة، ويجـب أن يكـون لـدي الدولـة رأس المـال الـكافي لدفـع تكاليـف ذلـك.

أن اسـتخدام رأس المـال الأجنبـي ضروري في المراحـل الأولى للتنميـة الصناعيـة، لأن العمـلات الأجنبيـة التـي تحوزهـا الدولـة تكـون عـادة ضئيلـة قبـل أن تنمـو صناعـات التصديـر.

مميزات التمويل الخارجي:

إضافة للموارد المحلية المتاحة للاستخدام ويتضمن زيادة كفاءة الموارد المحلية المتاحة للاستخدام.

نمـو إمكانيـة إعـادة التـوازن بـين العـرض والطلـب في السـوق المحـلي وتخفيـض الضغـوط التضخميـة.

يترتب عليه تشغيل موارد كانت عاطلة كذلك رفع إنتاجية العامل.

المخاطر التي تصاحب انسياب النقد الأجنبي:

هنـاك مخاطـر تصاحـب هـذا الانسـياب وقـد تبلـغ هـذه المخاطـر حـداً تفـوق المميـزات المتولـدة عـن الانسـياب للمـوارد الأجنبيـة منهـا[11]:

القيـود والـشروط المصاحبـة لعملية الانسـياب التـي تقلل من اسـتخدام تلك الموارد.

عـدم ملائمـة الانسـياب مـع نمـط التنميـة المسـتهدف في التأثـير فيـه بمـا يتـلاءم مـع الأهـداف القوميـة.

تتمثـل المخاطـر كذلـك في الأعبـاء التـي يفرضهـا عـلى الاقتصـاد القومـي وتـزداد هـذه المخاطـر في أن تجعـل اقتصاديـات هـذه الـدول تابعـة في حقيقتهـا إلى اقتصاديـات الـدول المتقدمـة دونمـا تأثـير يذكـر عـلى تنويـع وتنميـة الاقتصـاد المحـلي.

الأعبـاء التـي تفرضهـا عمليـة إعـادة تحويـل الأربـاح عـلى ميـزان العمليـات الجاريـة ومـن الملاحظ أن الأربـاح التـي يتـم تحويلهـا للخـارج تفـوق أضعـاف حجـم الاسـتثمارات الأصليـة التـي انسـابت للـدول الناميـة والتـي تولـدت عنهـا هـذه الأربـاح.

لا تقـف هـذه المخاطـر عنـد النتائـج الاقتصاديـة بـل تتعداهـا إلى الجانـب السـياسي فانسـياب رؤوس الأمـوال الأجنبيـة يحمـل معـه أخطـار الارتبـاط والتبعيـة السياسـية في المـدى الطويـل وقـد

تستخدم كأداة للضغط السياسي ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول صاحبة التدفق سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

3/ مصادر التمويل الخارجي[12]:

التدفقات الثنائية الحكومية: تشمل غالباً المنح والقروض والهبات طويلة الأجل التي تقدمها حكومات الدول المتقدمة للدول النامية. وهذا هو الشكل الغالب للانسياب من الدول الاشتراكية.

يتميز التدفق الثنائي بأنه يشكل انسياب من جانب واحد لا يشكل أعباء على الدول التي تناسب إليها وقد تتخذ المنح والهبات أشكالاً مختلفة فقد تكون نقد أجنبي أو في معونة فنية وقد تكون في سلع غذائية. ويعيب هذه التدفقات الثنائية تقلب هذا الانسياب من عام لآخر طبقا للظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول المتقدمة وحالة النشاط الاقتصادي بها وظروف ميزانها الخارجي وتخضع دائماً للظروف والعوامل السياسية وتستخدم لتحقيق أهداف سياسية معينة.

انسياب رأس المال الخارجي: هو انسياب الموارد الخاصة الذي يتم تحت دافع الربح فحجم هذا الانسياب واتجاهاته تحكمه اعتبارات السعي وراء أقصى ربح ممكن ويتخذ هذا الانسياب أشكالاً مختلفة أهمها:

الاستثمار المباشر ويتميز بإشراف أصحاب الاستثمارات على إقامة المشروعات وتنفيذها وتشغيلها.

الشكل الثاني للانسياب فهو القروض ويتمثل في شراء السندات والأوراق المالية التي تطرحها المؤسسات العامة والخاصة في الدول النامية وقد تضاءلت الأهمية النسبية لهذا الشكل في العصر الحديث.

الشكل الثالث للانسياب فهو انسياب رؤوس الأموال الخاصة إلى المؤسسات الدولية لتتخذ طريقها بعد ذلك إلى الدول النامية.

مما سبق نجد أن الاستثمارات المباشرة هي الشكل الغالب والأهم ويتميز هذا الشكل بعدة مميزات أساسية وأول هذه المميزات، ليست هنالك خطورة من فشل المشروع أو الاستثمار بالنسبة للدول النامية، فالاستثمار يتحمل كافة مخاطر المشروع يحمل معه المعارف والخبرات الفنية وبالتالي إمكانية القدرة على نشر هذه المعرفة وتدريب القوة العاملة المحلية كذلك يحمل معه التكنولوجيا المتقدمة وإمكانية نشرها في الدول المتقدمة. ومن العيوب وأهمها خلق وتدعيم ثنائية الاقتصاد القومي، كذلك أعباء تحويل الأرباح على ميزان المدفوعات، كذلك نشر المعارف والتقدم التكنولوجي في الدول النامية ضعيف ويرجع هذا إلى ضعف النسبة من أرباحها التي يعاد استثمارها في قطاعات الإنتاج الداخلية.

د. انسياب رؤوس الأموال من المؤسسات الدولية: تمثل القروض الأهمية النسبية الكبرى من انسياب رأس المال من المؤسسات الدولية للدول النامية وأهم هذه المؤسسات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسات الملحقة به، كذلك المؤسسات الإقليمية، هذه المؤسسات الدولية والإقليمية لها الحق في الحصول على رأس المال عن طريق الاقتراض من السوق الدولي لرأس المال

بسعر الفائدة السائدة ونجد أهم هذه المؤسسات من حيث حجم الاقتراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والقروض التي يقدمها البنك الدولي صعبة تقتضي توافر شروط معينة أهمها:

يقدم البنك قروضه لمشروعات محددة، إما القروض لبرامج الإنماء لا تتعدى 18 % من حجم قروضه.

المشروعات التي تقدم لها القروض هي مشروعات رأس المال الاجتماعي حتى لا ينافس القطاع الخاص في الدول النامية.

تقدم عادة هذه القروض بسعر فائدة مرتفع.

لا يقدم القرض إلا بعد تحديد ودراسة قدرة المقترض على السداد ويدخل في تحديد المقدرة على السداد عوامل اقتصادية وسياسية محددة.

يتم التصويت على القروض من مجلس الإدارة على أساس عدد الأسهم التي يحملها العضو وليس على أساس صوت لكل عضو ونجد أن أمريكا لها النسبة الكبرى من هذه الأسهم وبالتالي لها حق الفيتو على القرض.

ومن المشاكل التي تعترض هذا الانسياب وهي الشروط المصاحبة للانسياب والتي تفقد الانسياب ميزته وتقلل من كفايته. أما المشاكل الثابتة هي مشكلة أعباء الانسياب بمعني ضغط الأعباء المترتبة على الانسياب، على الموارد المتاحة في الدول النامية في المستقبل حيث يطبق هذا فقط على القروض والاستثمار المباشر كما تتمثل الأعباء في أعباء خدمة الدين.[13]

التمويل الزراعي:

إن الائتمان الزراعي يرمي إلى تنمية الزراعة نفسها. ومن ثم يتجه عادة لتمويل عمليات الزرع وتربية الماشية وشراء الجرارات والآلات الزراعية.

وامتد ليشمل استصلاح الأراضي، وإقامة البساتين ويقدم جزء من الائتمان في صورة عينية، كالتقاوي والأسمدة والمبيدات الحشرية.

ومن الطرق لتوفير رأس مال كاف للمناطق الريفية هي إنشاء البنوك الريفية وتعاونيات الائتمان التي تقرض الأموال للفلاحين، فللفلاح في الزراعة التقليدية مصدران للاقتراض: أولهما الاقتراض من أعضاء الأسرة والثاني من المرابين ونظراً لأن سعر الفائدة الذي يطلبه المرابون يتراوح ما بين 30 % أو 40 % إلى 100 % سنوياً.

فإن الفلاح لا يذهب إلى المرابي إلا عندما يكون مضطراً ولا يقترض الفلاحون من المرابين لشراء سماد أكثر أو مضخة جديدة وذلك لندرة وجود مشاريع استثمارية قادرة على سداد هذه القروض بفوائدها. وهنالك أسباب عديدة لعدم قيام البنوك التجارية الحضرية بنفس الخدمات التي يقدمها المرابي في الريف إذ توجد هذه البنوك في المناطق الحضرية وتعوزها المعرفة والخبرات الضرورية للعمل بنجاح في المناطق الريفية. فالمرابي المحلي يعرف مدى الثقة التي يعلقها على المستدين ونوع الأرض المرهونة مقابل القرض. أما الأفراد الذين لا يملكون أرضاً يواجهون صعوبة في اقتراض الأموال من المرابين المحليين.[14]

وتعتبر إقامة التعاونيات الائتمانية بعضوية الفلاحين الصغار أنفسهم حلا محتملاً لهذه المشاكل، وتقوم الفكرة على اقتراض أن بإمكان كل فلاح ادخار مقدار صغير من المال وإذا جمعت هذه المدخرات تمكن فلاح أو اثنان من اقتراض كمية كبيرة لشراء مضخة. وفي السنة الثانية يحصل الفلاح الثاني على الفرصة وهكذا في نفس الوقت يحصل الأعضاء في التعاونية على فائدة من ودائعهم مما يشجع عملية الادخار. وتبدأ المشكلة من هذا النوع من التعاونيات في قلة المدخرات وبذلك تكون التعاونيات ضعيفة. والمشكلة الكبرى هي قلة خبرة الفلاحين في الدول النامية في مجالات الإدارة الفعالة في مجال التعاونيات. وبالإضافة إلى ذلك قد تؤدي الصراعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل القرية إلى استحالة الوصول إلى قرارات فيما يتعلق بتحديد المستدين التالي. ونتيجة لهذه المشكلات فإن الائتمان الريفي يتطلب تدفق كميات كبيرة من الأموال والموظفين من خارج القرية وعادة من الحكومة. ويشيع إنشاء التعاونيات التي تقام من أموال الميزانية الحكومية المركزية وتقرض الأموال بعد ذلك الفلاحين المحليين بأسعار فائدة أقل من السائدة في مصادر الائتمان الخاصة ونظراً لانخفاض سعر الفائدة، وإدارة الحكومة لهذه التعاونيات يتمكن الفلاحون المحليون أصحاب الأرصدة الكبيرة الحصول حصص كبيرة من الأموال المتاحة.

نجد أن معظم هذه القروض لا يتم تسديدها مما يوجب استمرارية دعم الميزانية لهذه المؤسسات وإلا أغلقت أبوابها. وفي أغلب الأحيان لا يملك الموظفين في هذه المؤسسات أو التعاونيات القدرة على إرغام الفلاحين على تسديد ديونهم أو الوفاء بالعقود.[15] وكما هو الحال في ظل تعبئة العمال الريفيين فإنه يمكن التغلب أيضاً على المشاكل المرتبطة بإنشاء عمليات الائتمان الريفي الكفء فبإمكان الدول التي لديها موظفو بنوك أكفاء وضع إجراءات وتطبيقها لتسهيل عملية الائتمان. والمشكلة التي تواجه معظم الدول النامية هي قلة الموظفين المدربين جيداً. حيث يقتصر التمويل المصرفي للزراعة على تمويل مرحلة الإنتاج بالنسبة للمحاصيل الزراعية الأساسية. وقد أنشئت بنوك التسليف الزراعية لهذا الغرض. وفي الأربعينات ظهرت فكرة إنشاء بنوك تعاونية برأسمال الجمعيات التعاونية الزراعية وأصبحت تقوم بالعمليات المصرفية للجمعيات التعاونية. كما قامت الجمعيات التعاونية بإيداع أموالها لديه. وحتى الستينات كان البنك يمنح تسهيلاته الائتمانية لتمويل عمليات الزراعة وتسويق المحاصيل, وكان يعتمد في ذلك على حسابات الحكومة المودعة لديه بصفة مؤقتة في تمويل جزء هام من عملياته.[16] وتطورت بنوك التسليف الزراعي إلى مؤسسات عامة للائتمان الزراعي والتعاوني والبنوك التابعة لها في الأقاليم المختلفة وقد أدي هذا إلى التوسيع المطرد في منح القروض للجمعيات التعاونية الزراعية وأعضائها. والتمويل المصرفي للزراعة لا يقتصر على ما تقدمه المؤسسة وحدها بل إن هنالك أيضاً التمويل الذي تقدمه البنوك التجارية كلها وعندئذ فإنها بين مهام تمويل الزراعة وتمويل التسويق، إضافة إلى تمويلها المباشر للمؤسسة.[17] وقد جرت عادة البنوك التجارية على تقديم قروضها للمزارعين في صورة سلف نقدية مقابل تعهدهم بتوريد محاصيلهم إلى مخازن البنوك التجارية ولا يراعي في هذه السلف تناسبها مع الأرض المزروعة، وهذا هو النظام السائد حتى الآن.[18]

الإنتاج الزراعي في السودان:

يشمل القطاع الزراعي الإنتاج النباتي والحيواني (الثروة الحيوانية والسمكية) حيث ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 29.9 %في عام 2015 إلى 301 % في العام 2016م وارتفع معدل نمو القطاع من 4.3 % في العام 2015م إلى 49 % في العام 2016، وفيما يلي استعراضاً لأداء أهم مكونات هذا القطاع.

الإنتاج النباتي:

يشمل الإنتاج النباتي الزراعة المطرية (التقليدية والآلية) والزراعة المروية والحقول والغابات ويضم المحاصيل الرئيسية كالقطن والصمغ العربي والمحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية.[19]

يوضح الجدول (1-1) المساحات المزروعة بالمحاصيل (الغذائية في المواسم (2015/2014م و2016/2015م.)

جدول (1/1) المساحات المزروعة للمواسم (2015/2014 و2016/2015 و2017/2016)

الموسم	الزراعة المروية	الزراعة المطرية	جملة المساحات المزروعة/ (مليون فدان)
2015/2014	3.8	50.5	54.3
2016/2015	3.6	39.6	43.2
معدل التغير (6)	(5.3)	(21.6)	(20.4)
2017/2016	3-5	51.9	55.4
معدل التغير (%)	6	31.1	28.5

المصدر: بنك السودان المركزي التقرير السنوي لسنوات مختلفة

التقرير السنوي السادس والخمسون، 2016م، ص135.

يتضح من الجدول (1/1) انخفاض جملة المساحات المزروعة من (54.3) مليون فدان في موسم (2014/ 2015) إلى (43.2) مليون فدان في موسم (2016/2015)، بمعدل 20,4، ويعزى ذلك لانخفاض مساحات الزراعة المطرية من 50,5 مليون فدان في موسم (2015/2014م) إلى 39.6 مليون فدان في موسم 2016/2015 بمعدل 21,6 %، بالإضافة إلى انخفاض مساحات الزراعة المروية من 3.8 مليون فدان في موسم (2015/2014) إلى 3.6 مليون فدان في موسم 2016/2015 بمعدل 5,3 %. [20]

كما ارتفعت جملة المساحات المزروعة إلى 55,4 فدان في موسم 2017/2016، بمعدل 28,5 % ويعزى ذلك إلى زيادة مساحات الزراعة المطرية من 39,6 % مليون فدان إلى 51,9 مليون فدان بمعدل 31,1 % بينما يلاحظ بناء مساحات الزراعة المروية خلال الموسمين. وفيما يلي استعراض لأداء الإنتاج في القطاع الزراعي خلال المواسم (2016/2015، 2017/2016)

كما شهد الموسم الزراعي (2016/2015) تحسناً ملحوظاً في الإنتاج[21]، كما شهد الموسم الزراعي 2017/2016 تحسناً في الإنتاج ويعزى ذلك لتركيز البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي

(2015- 2016) على زيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير وكذلك يرجع إلى الاستمرار في استخدام الحزم التقنية المتكاملة من التقاوي المحسنة والأسمدة والمبيدات والميكنة الزراعية لزيادة الإنتاج والإنتاجية.[22]

وفيما يلي استعراض إنتاج المحاصيل الرئيسية:

الصمغ العربي:

يوضح الجدول (2-1) إنتاج الصمغ العربي في الأعوام 2015-، 2016، 2017

النوع العام	2015	2016	2017	المساهمة 2016%	معدل التغير	نسبة المساهمة	معدل التغير (%)
صمغ الطلح	18,9	58,5	36,19	66,7	209,5	55,8	(37,6)
صمغ الهشاب	16,9	26,0	25,63	29,7	55,8	39,23	(1,5)
صمغ اللبان	1.8	2,3	2,92	2.6	27,8	45,0	25,8
صمغ الكالموت	0,7	0,9	0,34	1.0	28,6	051	(60,9)
الإجمالي	38,3	87,7	65,38	100	129	% 100	(25,4)

المصدر: بنك السودان، التقرير السنوي لعدد من السنوات

يتضح من الجدول (2-1)، (1/3) ارتفاع إنتاج الصمغ العربي بكافة أنواعه من 38,3ة ألف طن في العام 2015 إلى 87,7 ألف طن في العام 2016 ويرجع ذلك إلى السياسات التي انتهجها مجلس الصمغ العربي والمتمثل في الاهتمام بإنتاج الصمغ العربي ودعم المنتجين في مراحل الإنتاج والتخزين والتصنيع بجانب الاهتمام بجودة الصمغ العربي وتطوير مواصفاته بينما انخفض إنتاج الصمغ العربي من 87.7 ألف طن في العام 2016 إلى 65.4 ألف طن في العام 2017 بمعدل 25.4 %.[23]

إنتاج الصمغ العربي خلال الفترة (2011- 2017)

السنة	الإنتاج بالآلف الأطنان	إنتاج القطن بآلاف الأطنان
2011	100	100,0
2012	102	464,1
2013	256	856,2
2014	141	1,058,8
2015	129	1,150,3
2016	295	1,451,5
2017	215	239,4

المصدر : بنك السودان المركزي ، التقرير السنوي ، السابع والخمسون ، 2017 ، ص 10

ب- القطن :

يوضح الجدول (3-1) المساحة المزروعة وإنتاج القطن في المواسم (2015/2014) و(2016/2015)، و(2017/2016)، المساحة المزروعة وإنتاج القطن للمواسم (2015/2014) و(2016/2015) و(2017/2016)

جدول رقم (3-1) المساحة المزروعة وإنتاج القطن للمواسم (2015/2014) و(2016/2015) و(2017/2016)

المساحة: آلاف الأفدنة (الإنتاج: آلاف الأطنان) (الإنتاجية: طن/فدان)

موسم 2015/2014			موسم 2016/2015			موسم 2017/2016		
المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
176	176	1.5	222	205	1,01	172	170	1,5

المصدر: التقرير السنوي للبنك السوداني لأعوام مختلفة

يوضح الجدول (3-1) ارتفاع إنتاج القطن من 176 ألف طن في موسم (2015/2014) إلى 205 ألف طن في موسم(2016/2015) بمعدل 16,5 %، نسبة لارتفاع المساحة المزروعة من 176 ألف فدان في موسم 2015/2014 إلى 222 ألف طن في موسم (2016/2015) إلى 170 ألف طن بمعدل 17,1 % بسبب انخفاض المساحة المزروعة من 222 ألف فدان إلى 172 ألف فدان بمعدل 22.5 %.[24]

ج-المحاصيل الغذائية:

تشمل المحاصيل الغذائية الرئيسية الذرة والقمح والدخن. يوضح الجدول (4-1) إنتاج المحاصيل الغذائية الرئيسية في الموسم (/2014 و2016/2015 و2017/2016) والجدول (4-1) إنتاج المحاصيل الغذائية للسنوات (2011/2010- 2017/2016).

إنتاج المحاصيل الغذائية للمواسم (2016/2015 و2017/2016)

المحصول/الموسم	الذرة			الدخن			القمح		
	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
2015/2014	24,88	6,208	306	9,826	1,084	158	564	473	884
2016/2015	19,832	2,744	222	(7,120)	484	120	548	779	1,400
معدل التغير(%)	20,1	55,8	27,5	27,5	55,2	24,1	2,8	64,7	58,4
2017/2016	27,22	6,441	287	9,813	1,457	202	627	660	1040
معدل التغير(%)	37,2	1347	293	37,8	199,8	68,3	144	15,3	25,7

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي لأعداد مختلفة

الذرة: (2015/2014):

انخفض إنتاج الذرة من 6,208 ألف طن متري في موسم (2015/2014) إلى 2,744 ألف طن متري في موسم (2016/2014) بمعدل 55,8 %، وذلك نتيجة لانخفاض المساحات المزروعة بمعدل 20,1 % والإنتاجية بمعدل 27,5 %، كما ارتفع إلى 6,44 طن متري في موسم (2017/2016) بمعدل 134,7 % وذلك نتيجة لزيادة المساحات المزروعة بمعدل 37,2 % والإنتاجية بمعدل 29,3 %.[25]

الدخن:

انخفض إنتاج الدخن من 1,084 ألف طن متري في موسم (2015/2014) إلى 2,744 ألف طن متري في موسم (2016/2015) بمعدل 55.8 % وذلك نتيجة لانخفاض المساحات المزروعة بمعدل 20,1 % والإنتاجية بمعدل 27,5 % كما ارتفع إلى 1,457 ألف طن متري في موسم (2017/2016) بمعدل 199,8 % بسبب زيادة المساحة المزروعة وارتفاع الإنتاجية بمعدل 68.3 % و14,4 % على التوالي، كما ارتفع إلى 1,457 ألف طن متري في موسم (2017/2016) بمعدل 199,8 % بسبب زيادة المساحة المزروعة وارتفاع الإنتاجية بمعدل 68,3 % و14,4 % على التوالي. [26]

القمح:

ارتفع إنتاج القمح من 473 ألف طن متري في موسم 2015/2014 إلى 779 ألف طن متري في موسم 2016/2015 بمعدل 64,7 % وارتفعت الإنتاجية بمعدل 58,4 % كما انخفض الإنتاج إلى 660 ألف طن متري في موسم 2017/2016 بمعدل 15,3 % وانخفضت الإنتاجية بمعدل 25,7 % بالرغم من زيادة المساحة المزروعة بمعدل 14,4 % ويعزى ذلك إلي انخفاض معدلات هطول الأمطار بشكل رئيسي.

أما **الحبوب الزيتية:** تشمل أهم الحبوب الزيتية الفول السوداني والسمسم وزهرة الشمس.

يوضح الجدول (1/5) إنتاج أهم الحبوب الزيتية الرئيسية في المواسم (2016/2015 و2017/2016)

المساحة المزروعة بـ آلاف الأفدنة، (الإنتاج: آلاف الأطنان المترية)، الإنتاجية: كجم/.....)

للحصول/الموسم	الفول السوداني			السمسم			زهرة الشمس		
	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية	المساحة المزروعة	الإنتاج	الإنتاجية
موسم 2015/2014	6,417	1,871	360	7,764	721	114	180	51	336
موسم 2016/2015	5,336	1,042	299	5,757	329	95	261	70	318
معدل التغير(%)	16,8	44,3	6,9	25,9	54,4	16,7	45,0	37,3	5,4
موسم 2017/2016	6,989	1,826	331	6,685	525	103	340	87	299
معدل التغير(%)	30,9	75,9	10,7	16,1	59,6	8,4	30,3	24,3	6,0

المصدر: بنك السودان المركزي، التقرير السنوي لسنوات مختلفة

الفول السوداني:

انخفض إنتاج الفول السوداني من 1,871 ألف طن متري في موسم (2015/2014) إلى 1,042 ألف طن كتري في موسم (2016/2015) بمعدل 3,44 % ويعزى ذلك لانخفاض المساحة المزروعة والإنتاجية بمعدل 16,8 % و16,9 % على التوالي، كما ارتفع إلى 1,826ألف طن متري في موسم 2017/2016 بمعدل 75,2 % ويعزى ذلك لزيادة المساحة المزروعة والإنتاجية بمعدل 30,9 % و10,7 % على التوالي.[27]

السمسم:

انخفض إنتاج السمسم من721 ألف طن متري في موسم (2015/2014) إلى 329 ألف طن متري في موسم (2016/2015) بمعدل 54,4 % بسبب الانخفاض في المساحة المزروعة بمعدل 25,9 % وانخفاض الإنتاجية بمعدل 16,7 %، كما ارتفع إلى 525 ألف طن متري في موسم (2017/2016) بمعدل 59,6 % وذلك نسبة لزيادة المساحة المزروعة بمعدل 16,1 % وزيادة الإنتاجية بمعدل 8,4 %.

زهرة الشمس:

ارتفع إنتاج محصول زهرة الشمس من 51 ألف طن متري في موسم (2015/2014) إلى 70 ألف طن متري في موسم (2016/2015) بمعدل 37,3 % نتيجة لارتفاع المساحة المزروعة بمعدل 45,0 % كما ارتفع إلى 87 ألف طن متري في موسم (2017/2016) بمعدل 24,3 % نتيجة لزيادة المساحة المزروعة بمعدل 30,3 % بينما انخفضت الإنتاجية بمعدل 6,0 %.

الثروة الحيوانية ومنتجاتها:

يشمل إنتاج الثروة الحيوانية المواشي بأنواعها المختلفة والأسماك والدواجن، بالإضافة إلى منتجات الثروة الحيوانية مثل اللحوم والألبان والجلود والبيض.[28]

يوضح الجدول (1/6) تقديرات الثروة الحيوانية في الأعوام 2015و2016و2017 فيما يوضح الجدول (1/7) تقديرات المنتجات الحيوانية والأسماك في الأعوام 2015و2016و2017.

جدول رقم (1/6) تقديرات أعداد الثروة الحيوانية في الأعوام 2015و2016و2017

النوع	2015	2016	معدل التغير	2017	معدل التغير
الأبقار	30,376	30,632	0,8	30,926	1,0
الضأن	40,210	40,612	1,0	40,752	0,3
الماعز	31,227	31,481	0,8	31,659	0,6
الإبل	4,809	4,830	0,4	4,850	0,4
المجموع	106,622	107,555	0,9	108,187	0,6

المصدر: بنك السودان المركزي التقرير السنوي لسنوات مختلفة

يتضح من الجدول (1/6) أن أعداد الثروة الحيوانية شهدت ارتفاعاً طفيفاً بواقع 5,9 % في العام 2016 مقارنة بعام 2015 وبمعدل 0,6 % في العام 2017 مقارنة بالعام 2016.

جدول (1/7) تقديرات المنتجات الحيوانية والأسماك للأعوام 2015و2016و2017

المنتج	2015	2016	معدل التغير	2017	معدل التغير
اللحوم	1,484	1,497	0,9	1,519	1,1
الألبان	4,451	4,507	1,3	4,553	1,0
لحوم الدواجن	60	65	8,3	68	4,6
البيض	55	60	9,1	63	5,0
الأسماك	33	36	9,1	38,4	6,7
الجلود	26,077	26,313	0,9	55,5	0,9

المصدر: بنك السودان المركزي التقرير السنوي لسنوات مختلفة

سجلت كل المنتجات الحيوانية ارتفاعاً بدرجات متفاوتة في العام 2016، حيث سجل إنتاج البيض والأسماك أعلى معدل ارتفاع مقارنة بالمنتجات الحيوانية الأخرى بمعدل 9,1 %، وتليه اللحوم والدواجن بمعدل 8,3 %، ثم الألبان بمعدل 1.3 %، بينما سجلت اللحوم والجلود 0,9 %. كما سجلت كل أنواع المنتجات الحيوانية ارتفاعاً طفيفاً في العام 2017، حيث سجل إنتاج الأسماك والبيض أعلى معدل مقارنة بالمنتجات الحيوانية الأخرى بمعدل 11,7 % وتليه لحوم الدواجن بمعدل 4,6 % ثم اللحوم بمعدل 1,1 % والألبان بمعدل 1,0 % بينما سجلت الجلود 0,9 %.[29]

الخاتمة:

يتضح لنا من خلال الدراسة أن القطاع الزراعي من أكثر فروع النشاط الاقتصادي تأثراً بالظروف الخارجية، حيث يعتمد على الظروف المناخية المواتية وغير المواتية. ويتصف الإنتاج الزراعي بالموسمية، لذلك يسعى المزارع إلى التخلص من منتجاته بأرخص الأسعار نظراً لعدم توفر وسائل الحفظ المناسبة والملائمة. كما يشكل القطاع الزراعي مصدراً أساساً لرأس المال الضروري للنمو الاقتصادي الحديث.

النتائج والتوصيات:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

يتميز الإنتاج الزراعي بعدد من الخصائص أهمها إذ يعتبر المهنة الأساسية لغالبية السكان في الدول النامية، ومصدراً أساسياً لرأس المال الضروري للنمو الاقتصادي الحديث كما تشكل مورداً للغذاء لغالبية السكان.

أن نصيب الدخل الزراعي في الناتج القومي حتى في أفقر الدول يصل إلى 50 % وتوفر القطاعات غير الزراعية وخاصة الصناعة والتجارة (الخدمات)، نصف الناتج القومي وتصبح مساهماً كبيراً في عملية الادخار وبالتالي الاستثمار.

أوضحت الدراسة أهمية التعاونيات كمصدر لتمويل المزارعين إلا أن قلة المدخرات تضعف من فعاليتها في تمويل المزارعين.

تقدم البنوك التجارة قروضها للمزارعين في صورة سلف نقدية مقابل تعهدهم بتوريد محاصيلهم إلى مخازن البنوك ولا يراعي في هذه السلف تناسبها مع الأرض المزروعة.

كما أوضحت الدراسة ارتفاع نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من 29.9 % في العام 2015 إلى 30 % في العام 2016م وارتفع معدل نمو القطاع من 4.3 % في العام 2015م إلى 49 % في العام 2016م ويرجع ذلك لتركيز البرنامج الخماسي للإصلاح الاقتصادي (2015-2016) الرامي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية والاستمرار في استخدام الحزم التقنية المتكاملة.

التوصيات:

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره باستخدام التقنيات الزراعية المختلفة للمساهمة في النمو الاقتصادي.

لا بد للدول من تدفق كميات كبيرة من الأموال لتمويل المزارعين والارتقاء بدور الجمعيات التعاونية وإدارتها حتى يتسنى تحقيق الأهداف المناطة بها.

إنشاء مؤسسات للتسليف الزراعي تعمل على مراعاة ظروف المزارعين وتسهيل عمليات التمويل بشروط ميسرة وتنشر فروعها حسب جغرافية الإنتاج الزراعي.

الاستمرار في تنفيذ الخطط التنموية الرامية إلى النهوض بالقطاع الزراعي والتوسع الرأسي والأفقي لزيادة الإنتاجية والإنتاج للمساهمة الفعالة في الناتج القومي، ومن ثم المساهمة في زيادة العرض الكلي لتقليل الفجوة بينه وبين الطلب الكلي لتخفيض نسبة التضخم.

المصادر والمراجع:

(1) د. فؤاد مرسي، التمويل المصرفي الزراعي – التمويل المصرفي والتقلبات النقدية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ص11

(2) المرجع نفسه، ص 25

(3) اسماعيل صبري عبد الله، في التنمية العربية، الطبقة الأولى، بيروت: دار الوحدة، مارس 1982، ص 35

(4) المرجع نفسه، ص 36

(5) حمدية الظهراني، مشكلات تمويل التنمية في البلاد النامية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، (القاهرة: 1970)، ص 156

(6) المرجع نفسه.

(7) المرجع نفسه، ص 157

(8) المرجع نفسه، ص 190

(9) اسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق، ص 201

(10) المرجع نفسه، ص 231

(11) المرجع نفسه، ص 235

(12) حمدية الظهراني، مرجع سابق، ص 240

(13) المرجع نفسه، ص 241

(14) المرجع نفسه، ص 246

(15) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص 58

(16) المرجع نفسه

(17) احمد محمود سالم، التسويق التعاوني الزراعي (في ضوء التطبيق المحلي)، (القاهرة، 1970)، ص37

(18) فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص 67

(19) بنك السودان المركزي، التقرير السنوي السادس والخمسون، جمهورية السودان، 2016، ص7

(20) بنك السودان المركزي، تقرير السنوي السابع والخمسون، جمهورية السودان، 2017، ص 11

(21) بنك السودان المركزي، تقرير السنوي السادس والخمسون، مرجع سابق، ص 8

(22) بنك السودان المركزي، تقرير السنوي السابع والخمسون، مرجع سابق، ص 9

(23) المرجع نفسه، ص 9

(24) بنك السودان المركزي، تقرير السنوي السادس والخمسون، مرجع سابق، ص 11

(25) بنك السودان المركزي، تقرير السنوي السابع والخمسون، مرجع سابق، ص 8

(26) المرجع نفسه

(27) المرجع نفسه، ص9

(28) المرجع نفسه، ص 11

(29) المرجع نفسه، ص 13